شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك

(شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك "سابقا")

" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية الدورية

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

وتقرير مراقب الحسابات عليها

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مراقب الحسابات	
قائمة المركز المالى	١
قائمة الدخل	٢
قائمة الدخل الشامل	٣
قائمة التغير فى حقوق الملكية	٤
قائمة التدفقات النقدية	٥
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	٦- ١١
أهم السياسات المحاسبية المطبقة	١٢- ٢١

KPMG
حـــازم حســـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القـرية الذكيـــــة
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيـــزة – القـاهرة الكبـــرى
كـود بريـــــــدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٥٠٠٥ ٣٧ ٣٥ – ٥٠٠٠ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونـــــى : Egypt@kpmg.com.eg
فـــاكس : ٣٥٣٧ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
صنـــــدوق بـريـــد رقـــم: (٥) القـــرية الذكيـــة

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا")

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا")– شركة مساهمة مصرية – والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

KPMG

حَـازم حسَـن

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي لشركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا") في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

عبد الهادي محمد على إبراهيم

سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٩٥)

KPMG حازم حسن

KPMG حَـازم حسَـن
محاسبون قانونيون ومستشارون
٢٣

القاهرة في ٢٠ مارس ٢٠٢٤

شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك
شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك "سابقا"
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالى

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)	إيضاح رقم	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
الأصول المتداولة			
حسابات جارية لدي البنوك		٨ ٤٧٦ ٧٠١	٣٣٤ ٦٤٨
المستحق على أطراف ذات علاقة	(٤)	٤٠ ٠٠٠	٨ ٦٢٨ ٣٣٨
أرصدة مدينة أخرى	(٥)	٣٤ ٨٥٣	٢٧ ٨٥٦
مجموع الأصول المتداولة		٨ ٥٥١ ٥٥٤	٨ ٩٩٠ ٨٤٢
إجمالى الأصول		٨ ٥٥١ ٥٥٤	٨ ٩٩٠ ٨٤٢
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(٣)	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
خسائر مرحلة		(١ ٦٣١ ٠٦٥)	(١ ١٧٣ ٨٠١)
إجمالى حقوق الملكية		٨ ٣٦٨ ٩٣٥	٨ ٨٢٦ ١٩٩
الإلتزامات المتداولة			
المستحق لشركة مجموعة اى اف جى القابضة EFG Holding		٦ ٣٨٠	-
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(٦)	١٧٦ ٢٣٩	١٦٤ ٦٤٣
مجموع الإلتزامات المتداولة		١٨٢ ٦١٩	١٦٤ ٦٤٣
إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات		٨ ٥٥١ ٥٥٤	٨ ٩٩٠ ٨٤٢

الإيضاحات والسياسات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢١) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

تقرير مراقب الحسابات "مرفق"

العضو المنتدب
مي ايهاب إبراهيم

قائمة الدخل

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)	إيضاح رقم	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١
إيراد الفوائد		١٤٨ ٨٤٢	٢٢ ٩٧٢
إيرادات أخرى		–	١٧٣ ٢٤٠
إجمالى الإيرادات		١٤٨ ٨٤٢	١٩٦ ٢١٢
مصروفات إدارية وعمومية	(٧)	(٦٠٦ ١٠٦)	(٩٣٥ ٥٩٦)
إجمالي المصروفات		(٦٠٦ ١٠٦)	(٩٣٥ ٥٩٦)
خسائر العام قبل الضريبة		(٤٥٧ ٢٦٤)	(٧٣٩ ٣٨٤)
خسائر العام		(٤٥٧ ٢٦٤)	(٧٣٩ ٣٨٤)
نصيب السهم في الخسائر	(٨)	(٠,٤٦)	(٠,٧٤)

الإيضاحات والسياسات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢١) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك

شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك "سابقا"

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١
خسائر العام	(٤٥٧ ٢٦٤)	(٧٣٩ ٣٨٤)
إجمالي الدخل الشامل عن العام	(٤٥٧ ٢٦٤)	(٧٣٩ ٣٨٤)

الإيضاحات والسياسات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢١) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك

شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك "سابقا"

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية

	رأس المال المصدر والمدفوع	خسائر مرحلة	الإجمالى
جميع المبالغ بالجنيه المصري			
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(٤٣٤ ٤١٧)	٩ ٥٦٥ ٥٨٣
إجمالى الدخل الشامل			
خسائر العام	–	(٧٣٩ ٣٨٤)	(٧٣٩ ٣٨٤)
إجمالى الدخل الشامل	–	(٧٣٩ ٣٨٤)	(٧٣٩ ٣٨٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١ ١٧٣ ٨٠١)	٨ ٨٢٦ ١٩٩
إجمالى الدخل الشامل			
خسائر العام	–	(٤٥٧ ٢٦٤)	(٤٥٧ ٢٦٤)
إجمالى الدخل الشامل	–	(٤٥٧ ٢٦٤)	(٤٥٧ ٢٦٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١ ٦٣١ ٠٦٥)	٨ ٣٦٨ ٩٣٥

الإيضاحات والسياسات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢١) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

(جميع المبالغ بالجنيه المصرى)	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١	عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
خسائر العام قبل الضريبة	(٤٥٧ ٢٦٤)	(٧٣٩ ٣٨٤)
التغير في :		
أرصدة مدينة أخرى	(٦ ٩٩٧)	(٢٢ ٠٥٠)
المستحق على أطراف ذات علاقة	٨ ٥٨٨ ٣٣٨	٤١٩ ٤٣٣
المستحق لشركة مجموعة اى اف جى القابضة EFG Holding	٦ ٣٨٠	–
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	١١ ٥٩٦	(١٢ ١٨٢)
صافى النقدية المتاحة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل	٨ ١٤٢ ٠٥٣	(٣٥٤ ١٨٣)
صافى التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال العام	٨ ١٤٢ ٠٥٣	(٣٥٤ ١٨٣)
النقدية وما فى حكمها فى أول العام	٣٣٤ ٦٤٨	٦٨٨ ٨٣١
النقدية وما فى حكمها فى آخر العام	٨ ٤٧٦ ٧٠١	٣٣٤ ٦٤٨

الإيضاحات والسياسات المرفقة من صفحة (٦) إلى صفحة (٢١) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها.

١- نبذة عن الشركة

١-١ الكيان القانوني والنشاط

تأسست شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا") -شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وبموجب قرار لجنة تأسيس الشركات بالهيئة العامة للرقابة المالية بجلستها رقم ١٥٩٩ بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠١٩، وقد تم قيدها في السجل التجاري تحت رقم ٣٢٥٢٧ بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩.

بتاريخ ٦ اغسطس ٢٠٢٣ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة على تغيير اسم شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك ليصبح شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك. وقد تم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٣.

١-٢ غرض الشركة

يتمثل غرض الشركة في التصكيك ، حيث حصلت الشركة بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٠ على الترخيص بمزاولة نشاط التصكيك ، وقد قيدت الشركة بالسجل المعد لذلك بالهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم ٧٨٩ بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٠.

وبمراعاة أحكام قانون سوق رأس المال، يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع شركات الأموال التى تزاول أعمالاً شبيهة لأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

١-٣ مدة الشركة

مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجاري.

١-٤ مقر الشركة

مقر الشركة ١٢٩ ب القرية الذكية - طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي -٦ أكتوبر - جمهورية مصر العربية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية

٢-١ الإلتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة وتم اعتمادها من مجلس إدارة الشركة للإصدار بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٤.

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة، وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصرى.

٢-٢ إستخدام التقديرات والحكم الشخصي

إن إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة إستخدام الحكم الشخصى وعمل تقديرات وإفتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والإلتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات.

وتعتمد هذه التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة فى ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءاً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والإلتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والإفتراضات بصفة مستمرة ويتم الإعتراف بأى فروق فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التى تم فيها التغيير والفترات المستقبلية، عندئذ تدرج هذه الفروق فى الفترة التى تم فيها التعديل والفترات المستقبلية.

٣-٢ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه-أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- رأس المال

حدد رأس المال الشركة المرخص به بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري ورأس المال المصدر بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري موزعاً على ١ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه مصري للسهم الواحد جميعها أسهم نقدية، وقد تم سداد كامل رأس المال المصدر.

٤- المستحق على أطراف ذات علاقة

	طبيعة معاملة	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
شركة مجموعة اى اف جى القابضة EFG Holding (شركة المجموعة المالية – هيرميس القابضة EFG – Hermes "سابقا")	جارى	--	٨ ٦٢٨ ٣٣٨
شركة إي اف جي للتوريق (شركة إي اف جي هيرميس للتوريق "سابقا")	جارى	٤٠ ٠٠٠	--
الرصيد		٤٠ ٠٠٠	٨ ٦٢٨ ٣٣٨

٥- أرصدة مدينة أخرى

	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير	٩ ٨١٥	٩ ٨١٥
مصروفات مدفوعة مقدماً	٢٥ ٠٣٨	١٨ ٠٤١
الرصيد	٣٤ ٨٥٣	٢٧ ٨٥٦

٦- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
مصروفات مستحقة	١٧٠ ٢٥٣	١٥٨ ٣١٤
مساهمة التأمين التكافلي	٣٧٢	٤٩١
جارى مصلحة الضرائب	٤ ٦١٤	٤ ٨٣٨
أرصدة دائنة متنوعة	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
الرصيد	١٧٦ ٢٣٩	١٦٤ ٦٤٣

٧- مصروفات إدارية وعمومية

	عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١	عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١
أتعاب استشارات	١٤٩ ٠٠٣	٢٣٧ ٢١٠
إيجار ومصروفات الإشغال	١٤٣ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
مصروفات أخرى	٣١٤ ١٠٣	٦٠٨ ٣٨٦
الإجمالى	٦٠٦ ١٠٦	٩٣٥ ٥٩٦

٨- نصيب السهم في الخسائر

	عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١	عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١
خسائر العام	(٤٥٧ ٢٦٤)	(٧٣٩ ٣٨٤)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
نصيب السهم في الخسائر	(٠,٤٦)	(٠,٧٤)

٩- تسويات لإحتساب السعر الفعلى لضريبة الدخل

	عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١	عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١
الخسائر المحاسبية قبل الضريبة	(٤٥٧ ٢٦٤)	(٧٣٩ ٣٨٤)
يضاف / (يخصم):		
إضافات أخرى	٤٠ ٠٠٠	٥٠ ١٠٩
المساهمة التكافلية	٣٧٢	٤٩١
صافى الوعاء الضريبى	(٤١٦ ٨٩٢)	(٦٨٨ ٧٨٤)
الضريبة المستحقة	لا شئ	لا شئ
السعر الفعلى لضريبة الدخل	لا شئ	لا شئ

١٠- عمليات التصكيك

- قامت شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا") بإصدار صكوك إجارة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل لأسهم وقابلة للسداد المعجل تطرح طرحا خاصا وتقيد بالبورصة المصرية لمدة (٥٧) شهر تبدأ إعتبارا من تاريخ الإصدار وبحد أقصي ٣١-١٢-٢٠٢٤ بإصدار واحد بقيمة إجمالية قدرها ٢ مليار جنيه مصري بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للصك الواحد تستهلك وفقا لجدول السداد وذات عائد نصف سنوي متغير يحتسب بناءا على صافى متوسط معدل العائد على أذون الخزانة لستة أشهر بعد الضريبة (وفقا لاخر مزاد أذون خزانة (١٨٢ يوم) معلن قبل بداية كل فترة عائد) مضافا إليه هامش سنوي قدره ١,٢٥٪ ، ويتم مراجعة عائد أذون الخزانة (١٨٢) يوم كل ستة أشهر بداية من ٣٠-٩-٢٠٢٠ ويحتسب العائد للفترة الأولى اعتبارا من اليوم التالى من غلق باب الاكتتاب وذلك لتمويل الشركة المستفيدة (الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني ش.م.م) بحصيلة الأكتتاب بعد خصم كافة التكاليف والمصروفات والرسوم مقابل بيع المركز التجاري المملوك لها بمشروع مدينتي والمسمي بمول مدينتي المفتوح (الأصل محل التصكيك) لشركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا") على أن يتم استثمار ٧٠٪ من حصيلة الاكتتاب فى استكمال اعمال انشاءات الاصل محل التصكيك والمبلغ المتبقى من حصيلة الاكتتاب يستخدم فى استرداد التكاليف الاستثمارية التى انفقتها الشركة المستفيدة على الاصل محل التصكيك،على أن تقوم الشركة المستفيدة بشراء الأصل محل التصكيك مقابل سداد كافة مستحقات مالكي الصكوك وفقا لعقدي الوعد بالبيع والوعد بالشراء الموقعين بين شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا") والشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني ش.م.م. بتاريخ ٢ يناير ٢٠٢٣ تم استهلاك مبلغ ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (الاستهلاك الأول) لتصبح قيمة الصكوك بعد السداد ١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى بقيمة اسميه للصك الواحد ٨٧,٥ جنيه مصري. وبتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٣ تم استهلاك باقى قيمه الصكوك بالكامل بمبلغ ١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (الاستهلاك الثانى الكلى والأخير).
- قامت شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا") بإصدار صكوك إجارة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية قابلة للتداول وغير قابلة للتحويل لأسهم وقابلة للاستهلاك المبكر تطرح طرحا خاصا وتقيد بالبورصة المصرية لمدة (٨٢) شهر تبدأ إعتبارا من تاريخ الإصدار بإصدار واحد بقيمة إجمالية قدرها ٦٠٠ مليون جنيه مصري بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للصك الواحد وذات عائد نصف سنوي متغير يحتسب بناءا على معدل الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري وفقا لاخر سعر عائد معلن قبل بداية كل فترة عائد مضافا إليه هامش قدره ٠,٧٥ % سنويا على أن يتم مراجعة عائد الاقراض للبنك المركزي المصري المعلن قبل بداية كل فترة عائد .ويحتسب العائد كل ستة أشهر بداية من تاريخ الإصدار باستثناء فترة العائد الاولى والاخيرة حيث أن فترة العائد الاولى تنتهي فى ٣٠ ابريل ٢٠٢١ وفترة العائد الاخيرة تقل مدتها عن ستة أشهر لتنتهي مع تاريخ إطفاء الصكوك. وذلك لتمويل الشركة المستفيدة (شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية ش.م.م) بحصيلة الأكتتاب بعد خصم كافة التكاليف والمصروفات والرسوم مقابل بيع أرض ومباني أربع مدارس مملوكة للشركة المستفيدة (الأصل محل التصكيك) ل شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا") على أن يتم استثمار حصيلة الاكتتاب فى استرداد كافة التكاليف الاستثمارية التى انفقتها الشركة المستفيدة من أجل التوسعات المستقبلية فى قطاع التعليم العالى والتعليم ما قبل الجامعي بالاضافة الى سداد التزامات الشركة المستفيدة المالية ومن بينها التزاماتها تجاه البنوك المقرضة. على أن تقوم الشركة المستفيدة بشراء الأصل محل التصكيك مقابل سداد كافة مستحقات مالكي الصكوك وفقا لعقدي الوعد بالبيع والوعد بالشراء الموقعين بين شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا") وشركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية العمراني ش.م.م.

١١- الموقف الضريبي

شركة اى اف جى هيرميس للتصكيك (شركة المجموعة المالية هيرميس للتصكيك"سابقا") -شركة مساهمة مصرية – وفقاً لأحكام قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية.

يتمثل غرض الشركة في التصكيك بمراعاة أحكام قانون سوق رأس المال.

– الشركة خاضعة لاشراف الهيئة العامة للرقابة المالية.

– الشركة خاضعة لأحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية.

وتم قيد الشركة بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٣.

وطبقاً للنظام الاساسى للشركة فان السنة المالية الأولى تبدا من تاريخ التاسيس حتى نهاية السنة المالية التالية بشرط الا تزيد هذه الفترة عن ٢٤ شهر.

أولا: ضريبة شركات الأموال:

الفترة من بداية النشاط حتى عام ٢٠٢٢

قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبى وفقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ لم يتم الفحص.

ثانيا: ضريبة المرتبات والأجور:

الفترة من بداية النشاط حتى عام ٢٠٢٢ لم يتم الفحص.

١٢- المخاطر المالية

تتعرض الشركة نتيجة الأنشطة التي تزاولها إلي مخاطر مالية متنوعة، بما في ذلك مخاطر السوق (يتضمن مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة لأسعار الفائدة ومخاطر الأسعار) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

١٢-١ خطر السوق

أ- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذى يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية.

ب- خطر معدلات العائد

تتأثر التدفقات النقدية للشركة بالتغيرات في المعدلات السوقية للعائد. وللتقليل من مخاطر معدلات العائد تحتفظ الشركة بودائعها لدي البنوك لاجال قصيرة تجدد شهريا ، ويتم التفاوض في تاريخ إعادة التسعير بالرجوع لأسعار العائد المعلنة من قبل البنك المركزي أو الليبور.

وفيما يلي بيان بقيمة الأصول المعرضة لخطر معدلات العائد في تاريخ المركز المالي:

ج- خطر الأسعار

لا يوجد لدى الشركة استثمارات في أدوات حقوق الملكية أو أدوات دين مسجلة ومتداولة في أسواق المال وبالتالي فهى غير معرضة لخط التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات نتيجة تغير الأسعار.

١٢-٢ خطر الإئتمان

تتعامل الشركة فقط مع المؤسسات المالية التي تتمتع بملاءة إئتمانية عالية مما يحد من خطر الإئتمان. وفيما يلي بيان بقيمة الأصول المعرضة لخطر معدلات العائد في تاريخ المركز المالي:

الأصل	٢٠٢٣/١٢/٣١	٢٠٢٢/١٢/٣١
حسابات جارية لدى البنوك	٨ ٤٧٦ ٧٠١	٣٣٤ ٦٤٨

بالنسبة لعملاء الشركة فإن الترتيبات القانونية والمستندات عند تنفيذ المعاملة تقلل خطر الإئتمان إلى الحد الأدنى. ويتم تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة خطر التعثر فى السداد من قبل العملاء لكل حالة على حده.

١٢-٣ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء أو كل من إلتزاماتها، وطبقاً لسياسة الشركة يتم الإحتفاظ بالسيولة المناسبة لمواجهة إلتزامات الشركة الجارية مما يؤدي إلى تخفيض ذلك الخطر للحد الأدني.

١٢-٤ مخاطر رأس المال

إن هدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال هو الحفاظ علي قدرة الشركة علي الاستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم منافع للأطراف الأخري التي تستخدم القوائم المالية. كما تهدف إدارة الشركة للتوفير والحفاظ علي أفضل هيكل لرأس المال مما يؤدي إلي تخفيض تكاليف رأس المال.

١٣- أحداث لاحقة

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ أصدر البنك المركزي المصري قراراً برفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥٪، ٢٨,٢٥٪ ، على التوالي. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم كذلك بواقع ٦٠٠ نقطة ليصل إلى ٢٧,٧٥٪، مع السماح باستخدام سعر صرف مرن يتم تحديده وفقاً لآليات السوق. وقد أدي ذلك الي ارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي خلال الأسبوع الأول من تاريخ قرار البنك المركزي، ليصل ما بين ٤٩ الي ٥٠ جنيه/دولار.

١٤- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

١٤-١ تحقق الإيراد

يتم الاعتراف بإيراد العوائد في قائمة الدخل علي أساس الاستحقاق باستخدام طريقة العائد الفعلي.

١٤-١-١ طريقة العائد الفعلي

هى طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل مالي أو إلتزام مالي (أو مجموعة من الأصول المالية أو الإلتزامات المالية) وتوزيع مصروف العوائد أو إيراد العوائد على مدار عمر الأصل أو الإلتزام المالي باستخدام معدل العائد الفعلي.

١٤-١-٢ معدل العائد الفعلي

هو المعدل الدقيق الذي يستخدم لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية (أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً) لتحديد القيمة الحالية لأصل مالي أو إلتزام مالي.

١٤-٢ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ اعداد القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر.

١٤-٣ النقدية وما في حكمها

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، فإن النقدية وما في حكمها تتمثل في الحسابات الجارية لدى البنوك.

١٤-٤ الإحتياطى القانوني

ينص النظام الأساسى للشركة على إقتطاع مبلغ يوازى ٥٪ على الأقل من الأرباح السنوية لتكوين الإحتياطى القانونى ويقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطى قدراً يوازى نصف رأس مال الشركة المصدر، ومتى نقص الإحتياطى عن هذا الحد تعين العودة إلى الإقتطاع.

١٤-٥ توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف بتوزيعات الأرباح كإلتزام فى السنة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

١٤-٦ ضريبة الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح او خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – في نفس الفترة أو في فترة مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

١٤-٦-١ ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينه.

١٤-٦-٢ الضريبة المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق الموقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

١٤-٧ ربحية السهم

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية، ويتم إحتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم فى الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

١٤-٨ حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠٪ من توزيعات الأرباح النقدية كحصة للعاملين فى الأرباح بما لايزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة، ويتم الإعتراف بحصة العاملين فى الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية وكإلتزام خلال الفترة المالية التى قام فيها مساهمى الشركة بإعتماد هذا التوزيع.

١٤-٩ الأدوات المالية

١٤-٩-١ الاعتراف والقياس الأولي

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الاصول المالية والالتزامات المالية الاخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئيًا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تُنسب مباشرةً إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئيًا بسعر المعاملة.

١٤-٩-٢ التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر كإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية؛ و
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما؛ و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاعتراف الأولي بإستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل آداة على حده.

- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.

عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للمجموعة، أن تخصص-بشكل غير قابل للإلغاء- أصلا مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحيانا-على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

١٤-٩-٣ الأصول المالية – تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عمليًا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية ، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين ، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي إلتزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة المجموعة بها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة؛ و
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف المجموعة المستمر بالأصول.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

١٤-٩-٤ الأصول المالية – تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في إعتبارها:

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و

- الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة).
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضًا معقولاً عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدي بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضًا تعويضًا معقولًا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

١٤-٩-٥ الأصول المالية – القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال.
إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.
إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر.
صافى الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.
توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار.
صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

١٤-٩-٦ الإلتزامات المالية – التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

١٤-٩-٧ الاستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها.

تقوم الشركة أيضًا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهرياً، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إستبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مفترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

١٤-٩-٨ مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الاصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما، وعندما فقط:

يكون للمجموعة حق إلزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الاصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الاصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

١٤-١٠ الاضمحلال

١٤-١٠-١ الأصول المالية غير المشتقة :

الأدوات المالية وأصول العقد :

تعترف الشركة بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في :

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.
- تقوم الشركة بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت – بشكل جوهري – منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلى والذى يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهرًا :
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التى لم تزيد مخاطرها الائتمانيه بشكل كبير منذ الاعتراف الأولى (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

يجب على الشركة ان تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الاولي وعند إحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخد في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على الخبرة السابقة والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية.

- تعتبر الشركة الأصل المالي متعثرا عندما :
- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانيه للمجموعه بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد)
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هى الخسائر الائتمانية المتوقعة التى تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداه المالية.

خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن احداث افتراضيه ممكنه خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر اذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهرا)

إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

١٤-١٠-٢ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تُقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

١٤-١٠-٣ الأصول المالية ذات مستوى إئتماني منخفض :

في تاريخ كل تقرير مالي ، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الاحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على ان الأصول المالية ذو مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الاحداث التالية :

صعوبات مالية كبيرة للمدين.

خرق العقد مثل التعثر عن السداد او التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.

إعادة هيكله قرض أو سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة لتقبلها بظروف أخرى.

من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي اخر.

اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

١٤-١٠-٤ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للاصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

١٤-١٠-٥ إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد، تقوم الشركة بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً بـ ١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد اصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركة، تقوم الشركة بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناءً على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. لا تتوقع الشركة أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

١٤-١٠-٦ الأصول غير المالية

في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الأصول.
- وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.
- القيمة الإستردادية للأصل او للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية ايهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للأصل او وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الاخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الاخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٥- إصدارات جديدة وتعديلات على معايير المحاسبة المصرية

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفيما يلي ملخص بهذه التعديلات:

المعايير الجديدة أو التي تم إعادة إصدارها	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل علي القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"	١- يحدد هذا المعيار مبادئ إثبات عقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، ويحدد قياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للشركة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية. ٢- يحل معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) محل ويلغي معيار المحاسبة المصري رقم ٣٧ " عقود التأمين". ٣- أي إشارة في معايير المحاسبة المصرية الأخرى إلي معيار المحاسبة المصري رقم (٣٧) تستبدل الي معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠). ٤- تم اجراء تعديلات بمعايير المحاسبة المصرية التالية لتتوافق مع متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) "عقود التأمين"، وهى كما يلى: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة واهلاكاتها". - ومعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة". - معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري".	المعيار ليس له تأثير على القوائم المالية.	يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) للفترات المالية السنوية التي تبدأ **في أو بعد ١ يوليو ٢٠٢٤**، وإذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) لفترة أسبق ، فيجب علي الشركة الإفصاح عن تلك الحقيقة.